(٣)

المشهد العسكري الأمني

فادي نحاس

مدخل

يتناول هذا الفصل الوقائع والتحولات التي شهدها المحور الأمني العسكري الإسرائيلي في العام ٢٠٠٨ ويرصد تبعاتها الإقليمية والمحلية.

يحتوي الفصل على خمسة أقسام رئيسية؛ يشمل القسم الأول منه، استعراضا للحرب على غزة، دوافعها، وتبعاتها الأمنية إسرائيلياً وإقليميا ويتابع تأثير تقرير فينوغراد على إدارتها، ويلخص نتائجها التكتيكية والإستراتيجية. ويفحص القسم الثاني تحولات الفكر العسكري منذ حرب لبنان ٢٠٠٦ . فيما يتناول القسم الثالث المفاوضات السورية – الإسرائيلية من المنظور الاستراتيجي والأمني ويستشرف مستقبلها. ويستعرض القسم الرابع «الملف النووي الإيراني» ويتقصى مستجداته من منظور إسرائيل عام ٢٠٠٨، كما يستعرض السيناريوهات الإسرائيلية العسكرية المطروحة للتعامل مع المسالة «النووية الإيرانية». أما القسم الخامس والأخير، فيعرض باقتضاب العلاقة بين إسرائيل وحزب الله ويخلص إلى أنها تهدئة أساسها نجاح الردع المتبادل بين الطرفين.

اعتمدت المعلومات والمعطيات لرصد وتحليل الأحداث والمستجدات الأمنية– العسكرية الإسرائيلية الرئيسية لعام ٢٠٠٨، على ما أوردته مراكز الأبحاث الأكاديمية، خاصة مجموعة الأوراق والمقالات التي أصدرها: المعهد لدراسات الأمن القومي، مركز يافي للدراسات الإستراتيجية، معهد الصراعات الدولية، معهد التكنولوجيا في حولون، مؤتمر هرتسليا وغيرها إضافة إلى ما أوردته وسائل الإعلام المختلفة.

الحرب على غزة وتبعاتها الأمنية إسرائيلياً وإقليمياً

أهداف الحرب الإسرائيلية

لخص البيان الرسمي للحكومة الإسرائيلية باقتضاب، دوافع شن الحرب على قطاع غزة، ب «الرد على عمليات إطلاق الصواريخ على المدن الإسرائيلية». [1] وفيما عدا هذا البيان عمد المسؤولون الإسرائيليون إلى التقليل من الحديث عن أهداف الحرب وخلق حالة من الضبابية رافقتها حتى نهاياتها.

وقد كتبت الصحف العبرية حول أسباب الحرب ، «أن إسرائيل لم تختر هذه الحرب، ولكن منذ أن استدرجت إليها وصلت إلى مفترق طرق استراتيجي، وبقي الخيار الوحيد أمام الجيش الإسرائيلي هو الانتصار في الحرب على حركة حماس». [2] وقد جرى اتخاذ قرار الحرب في أجواء إجماع غير مسبوق لدى أوساط الرأي العام اليهودي الذي رأى فيها حرب دفاع عن الذات، بل ومن أكثر الحروب التي خاضتها إسرائيل على مرّ تاريخها شرعية، وهي رد على «الاستفزازات» المستمرة لحماس وإنهائها للهدنة وتجديد ضرب المناطق الجنوبية بالصواريخ[3]، وقد كشف استطلاع للرأي أجراه معهد كلسكر خلال الحرب، أن ٩١٪ من الإسرائيليين يؤيدون الحرب: [4]

مع انطلاق عمليات الحرب الأولى، وفيما عدا البيان الحكومي، تعمد كبار القادة الإسرائيليين الامتناع عن التحدث عن أهداف الحرب على ضوء ثلاثة أسباب يرتبط جزء منها مباشرة باستخلاص العبر من التهور الذي رافق الحرب الإسرائيلية على لبنان ٢٠٠٦، وبالإمكان تلخيصها كالتالي:

- أولا: التحسب لاحتمالات الفشل، فقد استخلصت القيادة الإسرائيلية السياسية من تجربة الحرب على لبنان، أن إعلان الأهداف والفشل في تحقيقها يفرض المحاسبة وتحمل مسؤولية الفشل. فقد سبق أن وضعت هذه القيادة أهدافا كبيرة للحرب على لبنان لم تكن لها القدرة على تنفيذها، مما أسهم في خلق شعور بفشلها.
- ثانيا: تعمد تضليل الدول الصديقة والحليفة لضمان كسب تأييدها ودعمها. فإعلان أهداف محدودة، خاصة هدف وقف إطلاق الصواريخ وخلق بيئة آمنة في جنوب إسرائيل أو حتى هدف «تأديب» حركة حماس، يمكن أن يلقى تأييدا من قطاع واسع من أصدقاء وحلفاء إسرائيل ، لكن ما هو أكثر من ذلك يمكن أن يثير خلافات ويدفع بعض الأطراف إلى أن تنأى بنفسها عن التورط في تأييد أو دعم هذه الحرب[5].
- ثالثا: ترك الهدف منوطا بتطور الأمور عسكريا ودبلوماسيا: لم يوضح صناع القرار في إسرائيل الهدف النهائي للحرب على غزة، وتركوه منوطا بتطور الأمور في ساحة الحرب وردود الفعل على الساحة الدولية . وقد ركز الإعلام الإسرائيلي على أن الجيش يخوض حربا لم يتحدد نطاقها وأهدافها الكاملة بعد، وأظهرها كرد فعل لرفض حماس تجديد فترة التهدئة بينها وبين إسرائيل واستئناف إطلاقها للصواريخ على المدن الإسرائيلية القريبة.

وبالإمكان التمييز بين نوعين من الأهداف التي وجهت الحرب على غزة ؛ الأولى مرحلية – تكتيكية والثانية إستراتيجية، ومن المهم أن نشير هنا أن بعض الأهداف التكتيكية تتقاطع مع الإستراتيجية، ويمكن إدراجها على أنها تكتيكية لكونها أهدافا ذات مدلول عسكري عيني محدد.

الأهداف المرحلية- التكتيكية

١ . وقف إطلاق الصواريخ من قطاع غزة باتجاه المستوطنات والتجمّعات السكانية الإسرائيلية المحيطة . وتغيير الواقع الأمني في الجنوب الإسرائيلي ، مما قد يعني إعادة احتلال مناطق الإطلاق شمال القطاع وتنفيذ عمليات جوية مكثفة ضد قواعد الإطلاق داخل الأحياء السكانية .[٦]

٢ . العودة إلى التهدئة بصيغتها التي سادت خلال الفترة التي سبقت انتهاء الهدنة ، والمرتكزة على مبدأ التهدئة مقابل التهدئة ، وبمعزل عن سياسة الحصار وإغلاق المعابر .

٣ . وقف عمليات التهريب من مصر وممارسة الضغوط في المنطقة التي يعتقد بوجود الأسير الإسرائيلي غلعاد شاليت فيها ، ما يعني أن تركز العملية العسكرية على جنوبي القطاع وإعادة احتلال محور فيلاديلفي ، الأمر الذي يقتضي خوض معارك قتالية برية مع مقاتلي حماس والفصائل ، والاستعداد نظريا لخسائر تقدر بعشرات القتلى من الجنود الإسرائيليين في حال توسع نطاق المعارك .

٤ . تحسين فرص إطلاق سراح الجندي غلعاد شاليت .

٥ . حصد نجاحات شخصية وحزبية ، فقد سعى إيهود أولمرت مثلاً إلى تحقيق نصر يغطي أداءه المهين خلال حرب لبنان الثانية ، ويغطي على سلسلة الفضائح التي لاحقته وأدت إلى استقالته من رئاسة الحكومة . و يختلف الأمر مع إيهود باراك وتسيبي ليفني الساعيين إلى تقوية فرص نجاحهما الانتخابية في السباق لرئاسة الحكومة .

٦ . تقليص تزايد قوة حركة حماس في غزة والمناطق الفلسطينية عامة . .

الأهداف الإستراتيجية

يكشف استخدام الأسلحة المتطورة والمحظورة في الحرب على غزة ، واللجوء المفرط إلى استخدام القوة ، ورفض القرار الصادر عن مجلس الأمن١٨٦٠ ، والتلكؤ في المباحثات حول المبادرة المصرية لوقف إطلاق النار ، والدعم الأميركي الذي وصل درجة وضع القوات الأميركية في قاعدة العديد (قطر) على أهبة الاستعداد لتوفير غطاء جوي لإسرائيل في حالة تعرضها لأي عدوان[٧] ، يكشف كل ذلك أن الحرب التي شنت على غزة لم تهدف فقط إلى وقف إطلاق الصواريخ على جنوب إسرائيل من قطاع غزة ، ولم تكن مجرد حرب تأديبية لحركة حماس ، لكنها حرب تحمل أهدافا إستراتيجية غير معلنة وواسعة .

من أهم الأهداف الإستراتيجية :

١ . **إسقاط حكم حماس** . تفرض خطة العمليات لتحقيقه تقدم قوات من الجيش الإسرائيلي على الأرض بعد توقع خوض معارك ضارية ومكلفة قد تنطوي على مفاجآت كثيرة . من هنا عمل الجيش على تقسيم القطاع إلى ثلاث مناطق معزولة عن بعضها ، والتحضير لحرب مستمرة في قتال شبه دائري يخوضه الجيش الإسرائيلي ، ويكون فيه من الصعب التنسيق بين القوات البرية والجوية لضيق مساحة مناطق العمليات وتداخله[٨] .

٢. **استعادة قدرة «الردع» الإسرائيلية**، وهو ما يمكن ترجمته عمليا في إخافة كل أعداء إسرائيل ومنعهم من مجرد التفكير في مهاجمة إسرائيل، حيث سيواجه كل من يتجرأ على فعل ذلك رداً ساحقاً، بحيث لا يفكر هو أو غيره في تكرار الهجوم.[٩]

٣. **تنفيذ المرحلة الأخيرة من خطة شارون للانسحاب** من قطاع غزة والتي بدأ تنفيذها العام ٢٠٠٥، وذلك للتخلص نهائيا من المسؤولية عن القطاع وإعادة ترتيب أوراق الصراع في المنطقة بمعادلة سياسية جديدة.

٤. الغاية الإستراتيجية المركزية هي **إضعاف الحركة الوطنية والإسلامية الفلسطينية** من خلال تعميق حالة الازدواجية الفلسطينية. وعلى الرغم من أن إسرائيل صرحت علنياً برفضها المطلق لوقوع غزة تحت السيطرة المباشرة لحماس، إلا أنها سرعان ما بدلت مواقفها وما زالت تسعى بجهد لتعميق الأزمة بين فتح وحماس وترسيخ الانفصال بين الضفة وقطاع، وقد تسعى إسرائيل لطرح حلول جديدة للقضية الفلسطينية من رحم هذه الحرب.

٥. **إظهار وجود خلافات وانقسامات فلسطينية ـ فلسطينية وعربية ـ عربية** حول هذه الحرب، وتعمد التلميح لدرجة الصراحة المفضوحة بوجود أطراف فلسطينية وعربية متفهمة للموقف الإسرائيلي. لكن الأسوأ من هذا كله أن يتظاهر الإسرائيليون بقبول المبادرة المصرية أو على الأقل بالقبول المشروط ثم يذهبون لاتفاق مع الولايات المتحدة هدفه منع دخول السلاح إلي داخل قطاع غزة عبر المعابر، والمقصود بالطبع المعابر المصرية، متجاوزين كل ما يخص السيادة المصرية، الأمر الذي رفضته مصر.

جاءت حرب غزة مثل حروب إسرائيلية سبقتها وبحسب قادتها من أجل تغيير قواعد اللعبة وتغيير شروط المواجهة مع العرب والفلسطينيين. غير أن العودة بالذاكرة إلى الحروب التي خاضتها يدلل على أن العناصر الأساسية لما يسميه قادتها « قواعد اللعبة» ما زالت ثابتة، حيث تتخذ إسرائيل قرارها بالحرب على خلفية وجود فرص مواتية، إما لانشغال الإدارة الأميركية بالانتخابات، أو بلوغ الخلافات العربية أشدها ً. وفي حال الحرب على غزة ، فإن قرارها، اتخذ في ظل اعتقاد إسرائيلي أن الانقسام بين حركة حماس والسلطة الوطنية سيستمر بعد إنهاء هذه الحرب مهما كانت صيغة إنهائه.

العملية العسكرية

الاجتياح والتدحرج في العملية العسكرية: إشكالية التردد

سادت العملية العسكرية حالة من الحذر بل والتردد خلقت إشكالا رافق العملية العسكرية في مراحلها المختلفة، خاصة في مرحلة الاجتياح والتدحرج في العملية البرية. فقد كان هناك تخوف واضح في الجانب الإسرائيلي خاصة المؤسسة العسكرية من الإقدام على مغامرة غير محسوبة النتائج قد تنقلب فيها الظروف ضد ما تريده إسرائيل من عملية كهذه. وتخوفت القيادة العسكرية من تورط عسكري شامل على النمط اللبناني، يتكبد فيه الجيش خسائر فادحه، دون أن يتمكن من تحقيق نتائج سياسية واضحة، ما يعني المزيد من الضرر لقوة الردع العسكرية يترافق مع مس بصورة إسرائيل الدولية.[١٠]

دخلت إسرائيل الحرب على غزة يرافقها صدى إخفاقات حرب لبنان الثانية، وكان أكثر المتأثرين بصدمة الحرب شخصان لم يكونا ضالعين فيها: رئيس هيئة الأركان غابي اشكنازي ووزير الدفاع إيهود باراك. هناك من يقول أن اشكنازي هو الأكثر حذرا بين رؤساء هيئة الأركان، وهناك من يقول أن الخوف من الفشل يشله، إذ لم يكن رئيس هيئة الأركان يثق بالعملية ولا يؤمن فيها.

وقد ادخل التردد اتجاه الحرب ودروس الحرب عام ٢٠٠٦، الدوائر القيادية العسكرية الإسرائيلية والسياسية في جدل ومناقشات تزامنت مع التدريبات المستمرة التي بدأ يجريها الجيش الإسرائيلي منذ تسلم باراك وزارة الدفاع. حيث تفيد التقارير الصحافية أن هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي كانت تعقد اجتماعات متواصلة منذ بداية العام ٢٠٠٨، وكانت تعمل على وضع سيناريوهات لعملية غزة بالترافق مع عمليات التدريب التي شملت القوى العسكرية المرشحة لخوضها. وقد أقرت هيئة الأركان الإسرائيلية صيف ٢٠٠٨ وثيقة عمليات أعدتها مجموعة من الضباط بقيادة يوئاف غالانت (قائد المنطقة الجنوبية) وقائد كتيبة غزة السابق تشيكو تامير، تضمنت مجموعة من السيناريوهات العسكرية لخطط القتال في غزة.[١١]

أقرت هيئة الأركان السيناريوهات وفقاً لمجموعة أهداف واحتمالات طرحها المجلس الوزاري المصغر. ويشار إلى أن حسم الخيار بشأن السياسة الأمنية جرى أحيانا وسط أجواء تشاورية عاصفة بين الثلاثي أولمرت، باراك وليفني، خصوصا بما يتعلق بتحديد أهداف الحرب والتوقيت المناسب لوقف الحرب.[١٢]

الجدل والتساؤلات حول الحرب على غزة

طرح قادة هيئة الأركان العامة في اجتماعهم الأخير الذي عقد قبيل بدء الحرب مع وزير الدفاع بعض الأسئلة التي لها مدلول عسكري واستراتيجي، أبرزها:[١٣]

- هل إشارات الهدوء التي تظهر في مدن الضفة الغربية ستستمر مع بداية العملية البرية؟
- ما هي إمكانية سقوط مدن الضفة بأيدي حماس؟
- ما هي الفترة الزمنية التي ستمنحها المؤسسة السياسية للحرب؟
- هل المطلوب سقوط حماس ؟
- السؤال الكبير الذي لم تجب عليه القيادة السياسية هو «ماذا في اليوم التالي؟» . .

شكل الزمن العامل الأشد تعقيدا في النقاشات وسيناريوهات الحرب على غزة، فجميع التوقعات العسكرية أشارت إلى أن فرقتين من الجيش الإسرائيلي وربما أكثر من ذلك سوف تعلقان في معارك متواصلة لعدة أشهر حسب الخطط الموضوعة، ومعها سوف تكون المستوطنات والمدن الجنوبية عرضة لقصف مستمر ولو بعدد محدود من الصواريخ، وأن الداخل الإسرائيلي سوف يدخل الانتخابات على وقع خسائر الجيش التي لن تكون قليلة، وسوف تتفاعل بصورة متسارعة الأصداء العالمية والعربية للعمليات التي سوف توقع عددا كبيرا من القتلى الفلسطينيين. ومن هنا فسوف تعود حلقة سباق الزمن للظهور في معادلة سيكون فيها الجانب الفلسطيني رابحا كلما طال أمد الحرب، بينما تتكبد

إسرائيل الخسائر السياسية والمعنوية باستمرار العمليات في غزة ما لم يتحقق أي من الأهداف المفترضة، وحيث يواجه القادة العسكريون انتقادات قاسية لتكبير الحجم السياسي كما حصل في لبنان.

أما المشكلة الكبرى فهي مأزق الاختيار بين البقاء في غزة وما يعنيه من استمرار المقاومة وتصاعدها بصورة أشد، وبين تسليم القطاع لجهة ثانية، تكون مستعدة لذلك وهو ما كان غير متوفر في ظل عدم قبول السلطة الفلسطينية لذلك، وعدم وجود مشروع جاهز ومقبول لقوة دولية يمكن انتدابها للسيطرة على القطاع ولضمان تطبيق الأجندة الإسرائيلية. إضافة إلى رفض مصر رفضا باتاً فكرة ضم قطاع غزة لها.

توقعت المخابرات الإسرائيلية حدوث مفاجآت تشبه ما حصل في حرب لبنان الثانية وبالتحديد صدرت تحذيرات من إمكانية استخدام حماس والفصائل في توقيت مفاجئ خلال العمليات القتالية لصواريخ مضادة للطائرات وصواريخ حديثة مضادة للدروع، وكذلك أن تكون لديها صواريخ جديدة أبعد مدى، يمكن أن تطال نقاطا خطرة في العمق الإسرائيلي وقد تشكل تحولا نوعيا في الحالة المعنوية والسياسية، وخشيت بعض الدوائر العسكرية الإسرائيلية أن تكون لديها معلومات ناقصة أو مضللة عن حقيقة ما حصلت عليه حماس في الفترة الماضية، خصوصا وأن دراسة لمجموعة الأزمات الدولية نشرت في أيلول الماضي، واستندت على مسح ميداني كشفت حجم شبكة الأنفاق بين غزة و سيناء ومدى تشعبها وصعوبات إغلاقها، وقدرت مصادر قيادة الجيش الإسرائيلي، أن معارك برية مصحوبة بالقصف الجوي والاغتيالات لثلاثة أشهر متواصلة سوف تكون ضرورية لتدمير الأنفاق.[١٤]

شددت النقاشات الإسرائيلية على الفعالية الأمنية للمقاومة الفلسطينية وقدرتها على جمع المعلومات انطلاقا من استطلاع مستمر وخفي لرصد تحركات الجيش الإسرائيلي، وبناء على التقدير بأن الخبرة الاستخباراتية للفصائل الفلسطينية قد تطورت بدرجة كبيرة. وناقش خبراء الأركان الإسرائيلية الإستراتيجية العسكرية للفصائل، ورجحوا أن تطبق إستراتيجية حزب الله أي الصمود واستمرارية الردع الصاروخي والقتال البري المتحرك وإدخال إسرائيل في حالة من الإحباط فيما يتعلق بمستوى الرضا عن مقاتليها الذين يتسببون بالكثير من القتلى على الجانب الآخر، وضمان استمرار انطلاق صفارات الإنذار في المستوطنات بسبب القصف الصاروخي، وهو ما يتوقع أن تنجح المقاومة في تحقيقه حتى لو احتلت إسرائيل شمال القطاع أو محور فيلادلفي.

المرحلة الأولى - الضربات الجوية

بدأ التمهيد للحرب على غزة بعمليات استطلاع فوق وداخل غزة، هدفت إلى رصد أماكن المسلحين والذخيرة وطرق الإمداد، إضافة إلى أماكن وجود القيادات وعناصر السيطرة واتخاذ القرار.[١٥] وفي يوم السبت ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨، انطلق العدوان على غزة بضربة خاطفة وسريعة استهدفت المؤسسات الأمنية في ساعات عملها الرسمي مما أودى بحياة عشرات الفلسطينيين، خاصة من صفوف رجال الشرطة الذين كانوا يحتفلون بتخرّجهم، كما ضربت عدّة مكاتب ومواقع كانت تعتقد إسرائيل بوجود قيادات حماس فيها. هدفت إسرائيل من وراء ضربتها الأولى ومن خلال حدتها وشراستها الاستفادة من عنصر المفاجأة وشّل قدرة حماس على رّد الفعل والمقاومة، ومن ثم فرض

معركة خاطفة، سريعة، وبأدنى الخسائر. كما سعت عبر استهدافها رجال أمن بزيهم العسكري، إظهار نفسها أمام العالم الخارجي كمن تستبعد المدنيين وأن ما يجري من قتل هو بين جيش وجيش وآخر.

وقد **اتبعت إسرائيل في حربها على غزة ما أصبح معروفا لديهم بـ «إستراتيجية الضاحية-الجنوبية»**،[١٦] التي سبق وطبقتها في حربها على لبنان ٢٠٠٦، حيث يتم بموجبها تدمير شامل وعشوائي للبنى التحتية، من دون الالتفات إلى وجود مدنيين في هذه المناطق.

وعلى الرغم من ذلك، يبدو وبحسب المصادر الإسرائيلية أن ترسانة مخزون حماس الإستراتيجية لم تصب بأذىً، وان استمرار سقوط الصواريخ يشير إلى عدم القدرة على حسم المعركة بل يؤكد دخول الجيش الإسرائيلي في حلقة مفرغة. وفي التقرير الذي أصدرته قيادة جهاز المخابرات الإسرائيلية الشاباك تم الاعتراف بان المنظومات الصاروخية والمقرات العسكرية ومنظومات الربط والاتصال والحماية التي أنشأتها حماس خلال فترة التهدئة لم تتأثر.[١٧]

وبعد مضي ستّة أيّام من الحرب على غزّة، صرّح أولمرت بأنه يريدها حربا (غير طويلة) غير أن خطته لم تنجح إذ استمر سقوط الصواريخ على مدن، ومستوطنات، وقواعد عسكريّة، تبعد قرابة ٤٠ كيلو مترا في عمق إسرائيل، وذلك رغم كثافة الطيران في سماء غزّة، الذي ترافق مع القصف الجوي، والبحري..

هدفت الحملة الجوية التمهيد للحملة البرية، التي بدأت تقترب مع نفاد بنك الأهداف العسكرية خلال الثلاثة أيام الأولى من العدوان، وكان الاستمرار في الضربات الجوية لبضعة أيام أخرى ليس إلا إعادة تكرار ضرب الأهداف نفسها.

المرحلة الثانية - مرحلة التهديد لتحسين شروط وقف إطلاق النار
خفض سقف التوقعات والتمهيد لاحتمالات الفشل.

انطلقت المرحلة البرية للعدوان في اليوم الثامن للحرب على قطاع غزة، وجاءت بعدما استهدف سلاح الجو بنك أهدافه، بأكثر من ألف غارة جوية طالت مدن القطاع ومخيماته. شارك في العدوان البري على قطاع غزة ثلاثة ألوية هي لواء «غولاني»، ولواء «أجوز»، ولواء «رجلانيم»(المشاة)، وهي ألوية محسوبة على النخب العسكرية. كما حشد الجيش الإسرائيلي فرقة مدرعة (٣٥٠ دبابة) تساندها ألوية جعفاتي والمظليّون، على تخوم قطاع غزة، من الشمال والشرق، استعداداً للحرب البرية، وترافقت العملية البرية مع غطاء جوي وبحري وذلك لتمهيد الطريق أمامها، وشّل قدرة المقاومة على مواجهتها.[١٨]

عمد المسؤولون الإسرائيليون منذ الساعات الأولى للإعلان عن الدخول في المرحلة البر ية إلى خفض سقف التوقعات من الحملة ، وإعداد الجمهور الإسرائيلي لكافة النتائج بما فيها تكبد خسائر فادحة، فيما لم تحدد أهداف واضحة للحملة، وعوضا عن ذلك استخدمت مصطلحات عامة لتحديد الأهداف مثل توجيه ضربة للبنى التحتية لحركة حماس، بل أن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي امتنع عن تحديد هدف الحملة بوقف إطلاق الصواريخ.[١٩]

رافقت العملية البرية مخاوف من تطورها وتراوحت مواقف المحللين العسكريين الإسرائيليين ما بين التحذير من العملية وما بين توجيه التحذيرات من تكرار «أخطاء» حرب لبنان الثانية، وتزامن ذلك مع تلميح للمكاسب السياسية التي سيحققها السياسيون الإسرائيليون، عشية الانتخابات العامة..

أجمعت النخب العسكرية والصحافية أن إسرائيل قد تحتاج عدة حملات عسكرية لتحقيق الأهداف التي لم تفصح عنها . معلنة أن غزة أصبحت خزاناً عسكريا وبشرياً قد يجعل الدخول البري مكلفاً إسرائيليا إلى أبعد الحدود .

وكشف زئيفي فركش (رئيس هيئة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية السابق) مع بداية العملية البرية أنه «وبحسب الخطة العسكرية لمهاجمة قطاع غزة فإنها سوف تستمر ما بين أربعة إلى ستة أسابيع»، وقال الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي آفي بنياهو في حديث للقناة التلفزيونية الأولى «إن المرحلة الثانية من عملية «الرصاص المصبوب» ستستمر أياما طويلة، رافضاً تحديد هدف العمليات بوقف إطلاق الصواريخ، وقال «إن تجربة حرب لبنان تجعل من هذا الهدف غير عملي» .[٢٠]

تشير تصريحات السياسيين والعسكريين والمحللين الإسرائيليين إلى وجود شبه إجماع على أن الهجوم البري هو وسيلة لضرب سلطة حماس وترميم قوة الردع الإسرائيلية وذلك من خلال إقامة توازن رعب جديد يتم تحقيقه من خلال هجوم بري يزعزع الخصم أكثر من الغارات الجوية التي سبقته منذ بدء الحملة الإسرائيلية في ٢٧ كانون الأول .[٢١]

قضت العملية البرية (المرحلة الثانية) بتقطيع أوصال القطاع واحتلال كل المناطق المفتوحة التي يفترض أنها مراكز للوحدات المكلفة إطلاق الصواريخ . وقد اعتمدت القيادة العسكرية في هذه المرحلة إستراتيجية عسكرية مبنية على عدة ركائز : أهمها :

- أولاً : الامتناع عن دخول الأماكن السكنية، مع استمرار الحصار و تغطية القطاع بالنار بشكل دائم مستمر .
- ثانياً : ممارسة تكتيك الصدمة الكهربائية المزدوجة، حيث تقوم القوات الإسرائيلية باستخدام الدبابات من اجل القيام بعمليات إغارة خاطفة لا تتجاوز مدتها الزمنية الساعتين . كان الهدف من ذلك منع تحول الجنود إلى أهداف ثابتة، أو وضعهم في مواقع دفاعية، كما هدفت إلى حرمان الفصائل الفلسطينية من عنصر الطمأنينة و منعها من العمل بهدوء في مهاجمة القوات الإسرائيلية المتقدمة في القطاع خاصة في الأماكن المكشوفة من جهة أخرى .
- ثالثاً : تحويل القوة النارية الإسرائيلية إلى قوة تدميرية تجعل الحياة في الأماكن المستهدفة بعد توقف العمليات العسكرية صعبة جداً، مما قد يحمل السكان على الاختيار بين النزوح عن هذه الأماكن، أو الانقلاب على حماس التي ستكون سلطتها عاجزة كما تتوقع إسرائيل عن تحمل أعباء الدمار و قاصرة عن إعادة بناء ما دمرته الحرب ، أو إعادة الحياة الطبيعية إلى القطاع بمفردها .
- رابعاً : تشديد الخناق على الفصائل الفلسطينية براً بهدف إجبارها على قبول الشروط الإسرائيلية لوقف النار .
- خامسا : البحث بجدية عن أسر واعتقال مقاومين عبر محاولة إجبارهم على الخروج من تحصيناتهم وملاجئهم . وقد أعدت معسكرات اعتقال وطواقم محققين، فضلا عن طواقم مصورين، فالأسرى هم في كل الأحوال ذخر سواء في عمليات التبادل اللاحقة أو في الحصول على معلومات ميدانية أو حتى في إضعاف روح القتال لدى بقية المقاتلين .

تبلورت الصورة الميدانية من وجهة النظر الإسرائيلية باختراق القطاع شرقا ـ غربا في محورين مركزيين، أولهما جنوبي مدينة غزة والثاني بين مدينتي رفح وخان يونس جنوبا . وعنى ذلك عمليا تقطيع أوصال القطاع طوليا إلى ثلاثة أقسام، ليجري التضييق عسكريا بشكل أكبر على القسم الشمالي منها بسبب قربه من مراكز الاكتظاظ السكاني الإسرائيلية .

نوت القوات الإسرائيلية ومن خلال العمليات الميدانية، تقطيع أوصال القطاع إلى ثلاثة أجزاء، مع تفادي الدخول إلى الأماكن ذات الكثافة السكانية العالية. و تقدمت القوات الإسرائيلية من الشمال، ساعية لاحتلال بيت حانون وبيت لاهيا، والتوقف على مشارف مدينة غزة ومخيمي جباليا والشاطئ. أما من الشرق، فتوغّلت الوحدات الإسرائيلية عبر أكثر من محور، مع الإصرار على احتلال تلتي الكاشف والريس، للسيطرة بالنار على الأحياء الشرقية من مدينة غزة.

سعت تلك الوحدات إلى تحقيق عملية عزل نيراني للقسم الشمالي من القطاع، بما فيها مدينة غزة. وفي الوقت ذاته، حاولت القوات الإسرائيلية اختراق منطقة الوسط عند الخاصرة الضيقة (٨ كيلومترات)، التي تضم مدينة دير البلح ومخيمها، إضافةً إلى مخيمات البريج والنصيرات والمغازي، لعزلها عن القسمين الشمالي والجنوبي.

وفي الجنوب، دخلت الدبابات الإسرائيلية من معبر صوفا باتجاه مدينة خان يونس ومخيمها، في محاولة لعزل القسم الجنوبي الذي يضم مدينتي رفح وخان يونس ومخيمهما.

كان نجاح هذا السيناريو يسمح للجيش الإسرائيلي بوضع مدن القطاع ومخيماته تحت مرمى نيران الدبابات المباشرة، وبالتالي يستطيع التفاوض مع الطرف الفلسطيني المحاصر من موقع الإملاء. هناك مصادر إسرائيلية اعتبرت أن المرحلة الثانية هي مرحلة التهديد لتحسين شروط وقف إطلاق النار.

ومع نهاية المرحلة الثانية، عاش الجيش الإسرائيلي حالة المراوحة في المناطق التي دخلها والتي تشكل إطار الحدود للقطاع مع إسرائيل.

المرحلة الثالثة- التناغم بين الميدان والمفاوضات

لم تكن إسرائيل معنية بإدخال فرق الاحتياط إلى غزة لأن خطوة من هذا النوع تعتبر خطوة دراماتيكية إلى حد كبير في المجتمع الإسرائيلي. لهذا دخلت إسرائيل إلى «المرحلة الثانية»، أي بدء العملية البرية، لتمارس مزيدا من الضغط على سكان قطاع غزة من أجل حمل حماس على تغيير رأيها بشأن اتفاق التهدئة.[٢٢]

كانت المعضلة التي وقف أمامها الجيش في المرحلة الثالثة، هي الاختيار ما بين المضي في المعركة البرية مع الأخذ بعين الاعتبار إمكانية سقوط عدد كبير من الجنود، ويدعي المؤيدون لهذا الرأي بان الحملة البرية ستسهم في ضرب مناطق إطلاق الصواريخ، وتدمير البنى التحتية والإنفاق؛ أو التوجه نحو الإنهاء السريع للحملة على خلفية «الضربة الشديدة» التي تلقتها حماس.[٢٣]

استبعد معظم المحللين الاجتياح العسكري الكامل لغزة، حيث يحتاج ذلك إلى قوة برية تعمل في ظروف حرب المدن، بكل تعقيداتها العسكرية والبشرية، ومجرد اتخاذ القرار باحتلال غزة سوف يدفع بعيدا الأفق السياسي لهذه الأزمة من مجرد أشهر إلى سنوات قادمة، وهو ما قد يعقد مسيرة الشرق الأوسط كله، وربما يكون البديل المتاح للاجتياح الشامل، اللجوء إلى الاجتياح البري الجزئي من أجل تنفيذ مهام خاصة معينة، مثل القبض على شخصيات سياسية أو أمنية مهمة، أو تدمير مستودعات للذخيرة والأسلحة التي لا يمكن الوصول إليها بالقصف الجوي، أو احتلال منطقة معينة لأهميتها مثل تلك الملاصقة للحدود المصرية لمنع حفر أنفاق جديدة، أو لمجرد استعراض القدرة العسكرية

ـ الإسرائيلية لأغراض الردع ورفع الروح المعنوية وفرض الإرادة على الجانب الفلسطيني، وفي كل الأحوال ستكون مشكلة الصواريخ هي الموضوع المركزي لتلك الحملة العسكرية، وإذا انسحبت دون حل لهذه المعضلة، فسوف يمثل لها ذلك هزيمة ثانية أمام الرأي العام في إسرائيل.

حملت المرحلة الثالثة خلافات حادة بين القيادة الإسرائيلية **بحيث أيد رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت استمرار العملية العسكرية الواسعة في القطاع في موازاة المفاوضات مع مصر بشأن المبادرة المصرية – الفرنسية لوقف إطلاق النار**. فيما **أيد وزير «الدفاع» إيهود باراك وقف العملية العسكرية باتفاق** مؤكدا أن الحرب استنفدت نفسها، وأن حماس تلقت ضربة قاسية. فيما اتخذت وزيرة الخارجية **تسيبي ليفني موقفا ثالثاً وهو وقف إطلاق النار بصورة أحادية الجانب** بعدما تعلن إسرائيل أنها سترد بهجمات شديدة ضد حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى في القطاع في حال أطلقت صواريخ باتجاه إسرائيل.

كما تباينت الآراء أيضا داخل المؤسسة العسكرية، وأكدت مصادر إعلامية أن رئيس أركان الجيش، غابي أشكنازي، لم يكن معنيا بتوسيع الحملة البرية وإدخال فرق الاحتياط إلى غزة. وإن رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الجنرال عاموس يدلين أبلغ الحكومة أن أهداف الحرب الموضوعة تحققت وأنه يجب وقف الحرب بمخرج مقبول، وبالمقابل، أعلن قائد الجبهة الجنوبية الجنرال يوآف غالانت توفر«فرصة العمر» للإطاحة بحماس ودافع عن مواصلة العملية. .

لم تنجح الحرب في حسم المعركة مع حماس ولم تثمر عن انتصار عسكري واضح، إذ لم تسقط سلطة حماس واستمر سقوط الصواريخ على جنوب إسرائيل، وقد أصبح واضحاً في مراحل الحرب الأخيرة انه لم يعد مطلوباً القضاء على حماس، بل ضمان التزامها بوقف إطلاق نار طويل الأمد وعدم تهريب الأسلحة إلى القطاع من مصر، وهو موقف بالإمكان التوصل إليه دبلوماسياً خاصة بعد أن أبدت فرنسا وألمانيا استعدادهما للعمل على تطبيقه.

إسرائيل وغزة: الأحادية بدلاً من نموذجي١٩٨٢ و ٢٠٠٦

باتت الوسائل العسكرية عاجزة عن تحقيق أي من الأهداف السياسية التي وضعت للحرب، وأمام هذا الواقع وجدت القيادة السياسية نفسها أمام مفترق طرق، فإما أن تختار نموذج ١٩٨٢ أي إعادة احتلال قطاع غزة بالكامل تماما كما حدث في لبنان عام ١٩٨٢ أو بلورة إستراتيجية خروج سياسية مشابهة لتلك التي تم التوصل إليها بعد حرب لبنان الثانية في آب من العام٢٠٠٦.

ترددت القيادة الإسرائيلية في قبول أي من الخيارين إذ لم تكن على استعداد للدخول في مستنقع غزة فيما رفض إيهود أولمرت الخيار الثاني، أي التوصل إلى صيغة اتفاق مع حماس برعاية طرف ثالث بحجة عدم الرغبة في إعطاء أي إنجاز سياسي لحماس والمقاومة الفلسطينية، ولرفضه استنساخ قرار ١٧٠١ الذي يحتوي برأيه على ثغرة أو نقطة ضعف أساسية تتمثل بعدم وجود آلية واضحة لمنع تزود المقاومة اللبنانية بالسلاح.

أمام هذا الواقع لجأت حكومة أولمرت إلى **الخيار أو الأسلوب الإسرائيلي الأحادي التقليدي بالإعلان عن وقف إطلاق النار من جانب واحد** وفي استنساخ معدل لنموذج الانسحاب الأحادي من لبنان عام ٢٠٠٠ ومن غزة عام ٢٠٠٥ مع

الاحتفاظ بحق معاودة واستئناف العدوان. وبما إن النموذج الأحادي فشل فشلاً ذريعاً شمالاً وجنوباً سعت حكومة أولمرت تفادي ذلك من خلال التوصل إلى تفاهمات سياسية وأمنية مع الإدارة الأميركية المنصرفة لتبرير وقف الحرب أحاديا وكذلك للتلويح بانجازات سياسية وأمنية تبرر الحرب وتثبت جدواها .

لم يفلح المخرج الأحادي في مواراة المأزق الإسرائيلي، ووجدت إسرائيل نفسها مضطرة للتحاور ولو بشكل غير مباشر مع حماس وقيادتها السياسية حول ملفات المعابر والحصار والجندي الأسير جلعاد شاليت. .

وبالإمكان تلخيص الأسباب التي وقفت وراء عدم مضي إسرائيل في حربها، كالتالي:

١. **تثبيت الخروج بأقل خسائر ممكنة وتكريس مشاعر النصر التي سادت في صفوف الإسرائيليين والاعتقاد بان إسرائيل نجحت في تحقيق أغلبية أهدافها** . إذ تشير المصادر الإسرائيلية انه خلال ٢٢ يوما من الحرب على غزة سقط فقط ١٠ جنود إسرائيليين فيما أصيب ١١ جنديا بجروح بالغة، و ١٦ بجروح متوسطه و٢٩٠ جنديا أصيبوا بشكل طفيف، فيما أفادت إحصائيات نجمة داوود الحمراء سقوط ٣ قتلى مدنيين وإصابة ٢٨ شخصا بجروح بالغة و٣٧ بجروح متوسطة و ١١٨ بجروح طفيفة يضاف إليها ٥٤٨ حالة هلع[٢٤]. أما بالنسبة للخسائر المادية المعلنة فقد نشرت ضرائب الأملاك انه وحتى نهاية الحرب قدمت لها ١٧٢٨ مطالبة للتعويض عن الخسائر بالأملاك منها ١٣٠٠ إصابة للبيوت[٢٥] وهو رقم ضئيل بكل المقاييس إذا ما قورن بعدد الشكاوى التي قدمت بعد حرب لبنان الثانية والتي بلغت حوالي ٣٠,٠٠٠ شكوى عن أضرار بالأملاك[٢٦] . وفي المقابل سقط ١٣٣٤ شهيدا فلسطينيا وأصيب ٥٤٥٠ شخصا أغلبيتهم العظمى من المدنيين[٢٧]، كما دمر ٤١٠٠ بيت وتضرر جزئيا أكثر من ١٧٠٠٠ بيت ودمر بشكل كامل أو جزئي ٩٢ مسجدا و٢٩ مبنى تعليميا إضافة إلى عشرات المباني الحكومية الأخرى، وتدمير الطرقات ومولدات الكهرباء حيث وصل إجمال الخسائر الفلسطينية ما يعادل ١,٢٢٤,٦ مليار دولار[٢٨] . ومن المهم أن نشير هنا أن مشاعر الانتصار في إسرائيل لم تكن نابعة فقط من قلة خسائرها مقارنة بحربها السابقة على لبنان، بل من شعور عام أن قوة حماس وأداءها القتالي كان دون التوقعات، وهو ما يمكن استنتاجه مما كتبه في هذا السياق الخبير الاستراتيجي الإسرائيلي رؤوبين بدهتسور الذي قال أن ما حدث في غزة لم يكن حربا بل عملية عسكرية تخللتها بعض الاشتباكات، وتضمنت تقدم قوات الجيش الإسرائيلي إلى داخل مناطق فلسطينية سكنية من غير أن يواجهوا بمقاومة جدية كما توقعوا، مضيفاً أن توقعات الجيش السابقة عن معارك ضارية تتم وجهاً إلى وجه لم تحدث وان مقاتلي حماس فضلوا الانسحاب على المواجهة، وان ضخامة عدد الضحايا من المدنيين الفلسطينيين لم تكن نتيجة معارك ضارية بين مقاتلي الطرفين بل بسبب تأكيد الجيش على ضرورة الحفاظ على حياة مقاتليه بأي ثمن وعدم المخاطرة[٢٩] حتى لو أدى ذلك إلى سقوط آلاف المدنيين بين قتل وجريح .

٢. أما في سياق تعداد انجازات الحرب فكتب الصحافي الإسرائيلي المعروف اري شبيط انه وبعد ستة عشر يوماً على انطلاق عملية الرصاص المصبوب نجحت إسرائيل في تحقيق اغلب أهدافها: فقد تلقت حماس ضربة شديدة، جدد الردع الإسرائيلي ونتجت فرصة حقيقية لإيقاف إطلاق الصواريخ على المدن الجنوبية، وأضاف: «ان سلوكا

سياسيا صحيحا للقيادة الإسرائيلية سيكون بمقدوره تحقيق هدف آخر وهو إيقاف شبه تام للتهريب عبر محور فيلادلفي ومنع تعاظم التطرف الفلسطيني، وفي حال حصل هذا فان إسرائيل تكون قد حققت هدف حربها المتواضع أصلا، وهو خلق تعايش هادئ بين إسرائيل من جهة وحماس ضعيفة ومتحسبة من جهة أخرى[٣٠]».

٣. **الخشية من أن يتحول احتلال قطاع غزة إلى حرب استنزاف طويلة، فإسرائيل خرجت من غزة كي لا تعود إليها.**

٤. **تقدير إسرائيلي أن استمرار العدوان وتوسيعه قد يؤدي إلى تنديد عالمي أوسع، خاصة في ظل انطلاق تحركات شعبية عالمية منددة لم يسبق لها مثيل.**

٥. **الخشية من حدوث تدهور إقليمي يشعل حربا واسعة تدخل فيها جهات مثل سورية وإيران.**

دروس حرب لبنان الثانية ٢٠٠٦ وتقرير فينوغراد

جاءت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة لتؤكد أن القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية استوعبت الكثير من دروس حرب لبنان الثانية ٢٠٠٦، وأنها أخذت تقرير فينوغراد على محمل الجد[٣١]. من الممكن أن نلخص الدروس التي استخلصت من فينوغراد وعبر عنها في تسيير وإدارة الحرب على غزة كالتالي:

- الحد من التدخل السياسي في إدارة العمليات، ما يمنع أية محاولة لرفع مستوى التوقعات، كما يكشف عن عدم رغبة إدارة الجيش التورط في حسابات السياسيين خصوصاً على عتبة الانتخابات، إضافة إلى ذلك يكشف هذا عن هاجس حقيقي لدى قيادة الجيش من الفشل، وهو هاجس نابع من عدم امتلاك صورة كاملة عن العدو، ومن عدم وجود ضمانات كافية بشأن القدرة على تنفيذ الخطط الموضوعة.
- أظهرت قيادة الجيش مستوى جديدا من التنسيق بين وحداتها، آخذة بعين الاعتبار الوضع الصعب الذي من الممكن أن تواجهه القوات البرية، ومدركين أن أية ضربة موجعة تصيب القوات البرية، تنعكس على كل الخطط، وعلى ما تحقق من قبل سلاح الجو وسلاح المدفعية، وهذا ما جعل قادة الوحدات يذكّرون الجنود كل ساعة بضرورة أخذ كل الإجراءات لمنع الوقوع في الأسر، وعدم التردد في طلب الإسناد الجوي والمدفعي عند الشك في احتمال وجود كمائن، أو أشراك مفخخة.
- تقليل الجيش من التصريحات، حتى التقارير التي كتبها إعلاميون عن رحلات مع الجنود لم تقدم إضافات كالتي يعرفها الجميع في الحروب السابقة.
- انتهاج أسلوب التمويه والتضليل على لسان كبار المسؤولين حول قرار الحرب على غرار ما فعل مجلس الوزراء المصغر وعلى نحو ما فعلت تسيبي ليفني وزيرة الخارجية. والتقليل من سقف الأهداف وربطها بما ينجز على الأرض.
- الدرس الخامس – تجنب وصول أي تهديد إلى الجبهة الداخلية الإسرائيلية والحرص الشديد على تماسك هذه الجبهة والتفافها حول قرار الحرب ودعمه.
- – إعطاء أولوية قصوى لدور الإعلام في الحفاظ أولا على تماسك الجبهة الداخلية وثانياً تأمين القبول الدولي للأهداف التي قامت من أجلها. كما عملت القيادة السياسية على تعمد الحديث عن تفهم بعض الأطراف العربية للحرب.

- فيما عدا البيان الحكومي الرسمي، مراوغة السياسيين والقادة في تحديد أهداف الحرب حتى لا يتحول العجز عن تحقيقها إلى فشل يعرض القيادة السياسية والعسكرية للمساءلة والحساب داخليا، والى خسارة إسرائيل دعم وتأييد أو على الأقل عدم ممانعة أطراف إقليمية ودولية.

نتائج الحرب على غزة

لم تكن الحرب على غزة حرباً تقليدية بين إسرائيل وحماس يمكن من خلالها تحديد الغالب والمغلوب بالمقاييس التقليدية.

ومع ذلك كان أحد مكاسب الحرب من وجهة نظر إسرائيلية هو **تحويل مسألة منع وصول أسلحة إلى قطاع غزة إلى قضية دولية**: حققت إسرائيل من خلال «مذكرة التفاهم»[٣٢] بينها وبين الولايات المتحدة حول منظومة الرقابة على «تهريب الأسلحة» إلى غزّة، ومن مقررات الاتحاد الأوروبي حول ذلك، نظرياً على الأقل توسيع نطاق مسؤوليات ومجال «حلف شمال الأطلسي» ليشمل شرق البحر المتوسط والبحر الأحمر وخليج عدن، بحجة مراقبة ومنع «تهريب» الأسلحة إلى غزّة، وهو تطور خطير لمصلحة إسرائيل.

بالمقابل لم تنجح إسرائيل في تحقيق هدف معنوي مهم، وهو تحرير الأسير غلعاد شاليت، كما فشلت في تحسين ظروف تحريره.

بالمجمل، لم تنته الحرب بحسم عسكري، لقد أنجزت بعض الأهداف المرحلية التكتيكية ليس بالضرورة بفضل قوة النيران، بل ربما بسبب دعم وضغط دبلوماسي، وما زالت مسألة التهدئة مرهونة باستمرار الحصار وفتح المعابر والأسير غلعاد شاليت وقضايا أخرى.

وفيما عدا تدمير البني التحتية وسقوط آلاف الضحايا الفلسطينيين بين شهيد وجريح، فقد كشفت الحرب على غزة أن إسرائيل فشلت استراتيجيا.[٣٣] في إيجاد إجابة عسكرية مناسبة للتهديد الذي تحمله منظمات عسكرية غير تقليدية وهو ما حدث أيضا في صيف ٢٠٠٦.

استعادة الردع: حقيقة أم وهم!

بعد حرب تموز، جرت عملية تغييرات درامية استثنائية في قيادات الفرق، والوحدات، وفي قيادة الأركان الإسرائيلية، وأعيد غابي اشكنازي إلى الخدمة بعكس التقليد الثابت في الجيش الإسرائيلي لتكليفه بمهمة رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، والهدف المعلن تأمين قيادة قادرة على استعادة قوة الردع.

هناك إجماع إعلامي وعسكري أن الحرب على غزة أعادت لإسرائيل «هيبة الردع» التي تبحث عنها منذ انتهاء الحرب الثانية على لبنان، بناءً على الفرضية القائلة أنه على الرغم من أن حماس لم تتردد في السنوات الأخيرة في إطلاق الصواريخ نحو إسرائيل، فانه بعد الضربات التي تلقتها في الحرب فأنها لن تتجرأ على عمل ذلك في المستقبل. وعلى الرغم من هذا، لم تحقق إسرائيل هدفها وهو «تغيير الوضع الأمني في جنوب إسرائيل».

ويرى خبراء المسائل الإستراتيجية من الجانب الإسرائيلي أن مشاركة القوات البرية الإسرائيلية في الهجوم على قطاع غزة ضد حركة حماس، يسهم بترميم قوة ردع إسرائيل وذلك بعد الضرر الذي لحق بها عقب إخفاقاتها في الحرب على لبنان عام ٢٠٠٦. و يرى هؤلاء أن الهجوم البري يزعزع العدو أكثر بكثير من الغارات الجوية ويؤدي إلى إقامة توازن رعب جديد. وقد أشار بعض المحللين العسكريين أن إنهاء العملية العسكرية وإعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد بعد بدء المرحلة البرية الثانية، يشير مجددا، إلى أن نقطة الضعف الأساسية التي تحول دون تحقيق الردع المطلوب هي الخشية من الخسائر.[٣٤]

كما يشير بعض المحللين العسكريين الإسرائيليين، انه يكاد يكون من غير الممكن تحقيق قوة ردع كاملة في مواجهة منظمات عسكرية غير رسمية، لذا يقترح هؤلاء تطوير «ردع عيني» يتم تفصيله بما يتلاءم وظروف الجهة التي يراد ردعها. وفي هذا السياق كتب جنرال في الاحتياط الإسرائيلي (شموئيل غوردون)، أن المقصود بهذا ملاءمة الردع مع معطيات الجماعة التي يقصد إخافتها. مضيفا أن: «هذه الجماعة تتشكل من القيادة العسكرية على اختلاف درجاتها، ومن القيادة المدنية التي تؤيدها بشكل فعال».

ويفترض هؤلاء المحللون أن التحدي في ردع المنظمات العسكرية ينبع من اختلاف الجهاز اللوجستي لديها عن الدول، مما يعني عدم إمكانية تأسيس سياسة الردع ضدها على القوة العسكرية فقط، بل ضرورة إدماج أساليب أخرى مثل الحصار الاقتصادي، التهديد بتصعيب حياة المواطنين المؤيدين لها وتهديد حياة قادتها وملاحقة أقارب كوادرها وتهديد مصالحهم السياسية والاقتصادية.[٣٥]

الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية إلى أين ؟

تحولات في الفكر الاستراتيجي العسكري منذ حرب لبنان ٢٠٠٦

تتجاهل النخبة الإسرائيلية أن عصر الحروب النظامية في المنطقة قد ولى وأن نمطا جديدا للحروب ضدها قد تطور ونشأ يتمثل في مواجهة جماعات صغيرة العدد والعدة، ولكنها تمتلك قوة العقيدة والاستعداد للتضحية، وأن هذه الجماعات تتحرر من كثير من القيود التي تلتزم بها الدول وأنها قادرة على إطالة أمد الحروب.

وما زالت قائمة الفرضيات الأساسية لنظرية الأمن الإسرائيلية، التي وضعها بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل ووزير دفاعها، ثم طورتها القيادات الإسرائيلية المتعاقبة أساس النظرية الأمنية وبالإمكان إجمالها كالتالي:

- الفرضية الأولى: تخوض إسرائيل صراع وجود ضد أعداء يحيطون بها ويسعون لوضع حدٍ لهذا الوجود.
- الفرضية الثانية: لا يمكن لإسرائيل الاعتماد على جهة أو جهات خارجية لضمان وجودها، وأن العامل الإسرائيلي الذاتي له الدور الحاسم في الدفاع عن وجود الدولة، وأنه على أرضية العامل الذاتي وفاعليته يتم إقناع الدول الكبرى بتقديم الدعم لإسرائيل.

الفرضية الثالثة: ليس في وسع إسرائيل فرض حل للصراع على الدول العربية بالقوة العسكرية، بيد أنها أكدت في الوقت نفسه أن بإمكان القوة العسكرية الإسرائيلية تحقيق أهداف سياسية مختلفة.

لم تساهم الحروب الأخيرة في تحول جذري في الذهنية الأمنية الإسرائيلية. الأمر يعود إلى هيمنة التفكير العسكري على النخب الإسرائيلية وتبنيها عقيدة عسكرية هجومية تعتمد على الردع و «الحرب الوقائية» و «الضربة الاستباقية» و «نقل المعركة إلى أرض العدو» وتقصير فترة الحرب وإرغام «العدو» على قبول وقف إطلاق النار في الوقت المناسب لإسرائيل لتجنب حرب استنزاف طويلة.

ما زالت حصة «الأمن» من ميزانية الدولة عالية جدا قد تصل إلى نسبة ٣٠٪ من مجمل الميزانية. إن ميزانية إسرائيل للعام ٢٠٠٨ تصل إلى ٣٠٤ مليار شيكل، لتكون الميزانية الأكبر في تاريخ إسرائيل. وتبلغ ميزانية وزارة الأمن ٤٥ مليار شيكل (١١ مليار دولار)، ولكنها فعليا سترتفع إلى ٥٢ مليار شيكل، بفعل الدعم الأميركي العسكري. ووفقا للإحصاءات الواردة في نشرة «الميزان العسكري Military Balance». فإن الميزانية العسكرية الإسرائيلية تزيد عن مثيلاتها في دول الجوار العربي وإيران مجتمعة.

المفاوضات السورية - الإسرائيلية من المنظور الاستراتيجي والأمني

جديد عام ٢٠٠٨، هو التوافق بين المؤسسة السياسية والعسكرية في إسرائيل حول ضرورة تبني إستراتيجية تفاوضية مع سورية، كون سورية تستطيع تخليص إسرائيل من المعضلة الإستراتيجية التي دُفعت إليها منذ حرب لبنان الثانية. وإسرائيل تحلم بشرق أوسط جديد تنفصل فيه سورية عن إيران وحزب الله وحماس، وتنضم إلى إسرائيل والولايات المتحدة، في مقابل انسحاب إسرائيلي من الجولان و«مكانة خاصة» في لبنان. وتدرك إسرائيل عدم قدرتها منع إيران من تمرير أسلحة إلى حزب الله في لبنان عبر سورية وأن الجيش السوري يسلح الحزب أيضا. بل نشهد فترة تعاظم عسكرية غير مسبوقة لحزب الله.

اقتنعت إسرائيل مؤخرا بأن الرئيس السوري بشار الأسد لن يوقف تسلح حزب الله. وهو لا يعتزم عمل شيء من أجل وقف تسلح حزب الله.[٣٦]

لذلك، رغم الأجواء التفاوضيّة التي تسعى الحكومة الإسرائيلية إلى إضفائها على المسار السوري، لا تزال التحذيرات الإسرائيلية تتوالى على دمشق على خلفيّة علاقتها مع حزب الله. وما زالت إسرائيل تنقل رسائل مختلفة إلى السوريين، تحذّرهم فيها من أن نقل الوسائل القتالية المخلّة بالتوازن، سيدفعها إلى دراسة ردّها، في إشارة إلى إمكان إقدامها على تنفيذ عمليات عسكرية ضد لبنان أو سورية.

يقوم سلاح الجو الإسرائيلي بعمليات تحليق تحذيرية بوتيرة غير اعتيادية في سماء لبنان وعلى الحدود السورية-اللبنانية. والأنكى من ذلك، أن هناك خطاً أحمر إسرائيليّاً موضوعاً منذ منتصف الثمانينيات، تمنع إسرائيل بموجبه وصول صواريخ مضادة للطائرات إلى الأراضي اللبنانية. وحالياً، فإن الخشية هي من إدخال وسائل قتالية كهذه، من شأنها أن تحدّ من عمليات التعقّب والرصد التي يجريها سلاح الجو لتسلّح حزب الله. إن حزب الله طلب من سورية البدء بتدريب طواقم تشغيلية تابعة له على هذا النوع من بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات، وهي بغالبيتها من صناعة روسية. هناك رغبة لدى حزب الله وإيران في مواجهة طلعات سلاح الجو الإسرائيلي الاستكشافية فوق

لبنان. ناهيك عن ما تختزله الذاكرة السورية مما تعرضت له سابقاً من اعتداءات إسرائيلية جرت في عمق أراضيها، أحدها طال منشآت سرية سورية، قيل إنها مشروعات نووية، والآخر طال موقعا عسكريا قرب دمشق قيل إن فيه قوات تابعة لإحدى الفصائل الفلسطينية، وحلقت الطائرات الإسرائيلية فوق القصر الرئاسي في اللاذقية، وتم اغتيال عماد مغنية خلال وجوده على الأرض السورية.

باعتقادنا، ان السياسة الإسرائيلية في مجال هذه التكتيكات ترمي إلى كسب الوقت، ومحاولة لإرباك العلاقة الإيرانية – السورية، ولا توجد مؤشرات تدل على أن إسرائيل تنتقل تدريجيا من سياسات تكتيكية إلى منهج استراتيجي تفاوضي من خلال فهم المعادلات الإقليمية والدولية.

أما في سياق الموقف السوري فقد أبدت سورية استعدادها لإجراء مفاوضات مباشرة مع إسرائيل بشرط استيفاء نقطتين أساسيتين: أولاهما ضمان انسحاب إسرائيل من مرتفعات الجولان، والثانية آن تكون المفاوضات برعاية أميركية، مدركة أن الولايات المتحدة ما زالت بحاجة آن تتعاون معها لتعزيز الاستقرار في العراق خاصة مع بدء القوات الأميركية انسحابها منه.

أثبتت سورية عام ٢٠٠٨ أنها حاضرة بامتياز في الساحة الإقليمية والدولية، وان نظرية سياسة عزل سورية بدأت تسجل تآكلا يثير قلق إسرائيل.

وباعتقادنا، تسعى سورية لتقليص الفجوة بينها وبين الطرف الإسرائيلي في مجال الدروع والجو، بالاستثمار في صواريخ مضادة للدروع، وبالصواريخ البالستية التي تهدد عمق إسرائيل، وصواريخ أرض جو تتحدى القوات الجوية.

ما زالت الأوضاع العسكرية في الجولان تتبدّل منذ نهاية الحرب على لبنان عام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠٠٨، عُززت القوات السورية بألوية صاعقة ووحدات مدفعية. وركزت سورية على الصواريخ؛ فنشرت ثلاثمائة سكود شمال خط فض الاشتباك بالجولان الواقع تحت سيطرتها. وخصصت فرقة من عشرة آلاف جندي لتشغيل الصواريخ، وتضم سكود «دي» بمدى سبعمائة كيلومتر، وهو قادر على حمل رؤوس غير تقليدية.

في شباط ٢٠٠٨، أوردت هآرتس أن البحرية السورية تسلحت بصواريخ إيرانية مضادة للسفن من طراز (C-803)، مماثلة لصاروخ استخدمه حزب الله في ضرب البارجة الإسرائيلية «هانيت» خلال حرب ٢٠٠٦ [٣٧].

تعتبر إسرائيل النشر الكثيف لصواريخ متخندقة جيداً «تهديداً إستراتيجياً حقيقياً لإسرائيل». لهذا، عزز الجيش الإسرائيلي وجوده لأعلى مستوى له في عقد، مضاعفاً عديد أفراده على جبل الشيخ، أعلى قمة جبلية تسيطر عليها إسرائيل، وموقع إستراتيجي لمراقبة سورية. وشرع سلاح الهندسة الإسرائيلي بتعزيز «العائق العريض» الممتد لاعتراض أي عمل عسكري سوري.

الملف النووي الإيراني ومستجداته من منظور إسرائيل

تتفق كل المستويات، السياسية والنخبوية العسكرية الإسرائيلية فضلاً عن المؤسسات البحثية ووسائل الإعلام، حول ما يسمونه «مخاطر البرنامج النووي الإيراني»، وبأنّ السلاح النووي، في حال امتلاك إيران له، سيكون

خطراً استراتيجيا على إسرائيل. وبناء على هذه النظرية، يقوم أنصارها بتقييم المخاطر الناجمة عن ذلك، والنتائج المحتملة على القرار السياسي والعسكري في إسرائيل، وسبل معالجة الوضع الجديد وفق المفاهيم الأمنية والإستراتيجية لإسرائيل. لا توجد علاقة بين مستوى الاهتمام بالخطر النووي وبين إمكانية تحقيق هذا الخطر. إلا أن هناك إجماعا وقناعة في إسرائيل بأن السلاح النووي الإيراني خطر على إسرائيل، له تأثيرات على الوضع الاستراتيجي.

في العام ٢٠٠٨، تراكمت معلومات استخباراتية لدى الدول الغربية دفعت هذه الدول ومعها إسرائيل إلى استنتاج أن المسافة الزمنية التي تفصل بين طهران والقنبلة النووية لا تتجاوز العام. وهذا يعني أنه إذا قررت القيادة الإيرانية إنتاج سلاح نووي، فإنها ستحصل على ما تريد عند منتصف العام ٢٠١٠ وفي حد أقصى منتصف العام ٢٠١١.

كشف الإعلام الإسرائيلي بأن إيران تجاوزت «السقف التكنولوجي». وقد بلغت الحد اللازم من إتقان التكنولوجيا النووية. والوصول إلى القدرة النووية بالمستوى العسكري أصبح مسألة تنسيق إستراتيجيتها مع إنتاج قنبلة نووية. وان إيران مستمرّة في جمع مئات الكيلوغرامات من اليورانيوم المخصّب بمستوى متدنّ، وتأمل باستغلال المحادثات مع الغرب والإدارة في واشنطن من أجل التقدم باتجاه صنع قنبلة نووية، هذا ما قاله رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية اللواء عاموس يدلين.[٣٨]

يعرف الإستراتيجيون الإسرائيليون المعنيون بالملف الإيراني أن الولايات المتحدة ليست جاهزة لإجهاض المشروع النووي الإيراني، وان الشروط اللازمة لمثل هذه الضربة قد لا تتوافر في عهد إدارة أوباما. بل العكس، إذ يزيد الحديث الأميركي عن احتمال فتح مفوضية أو مكتب لرعاية المصالح الأميركية في إيران من احتمالات الحل الدبلوماسي، وبالذات بعد أن أعلن الرئيس الأميركي للمرة الأولى في جولته الأوروبية الأخيرة أن من حق إيران امتلاك برنامج نووي سلمي.[٣٩] تتبنى السياسة الأميركية الحالية سياسة براغماتية وواقعية نحو إيران، وترى بأن توجيه ضربة أميركية جوية إلى المنشآت النووية الإيرانية أو ضربة إسرائيلية لن يؤدي إلا إلى تأخير برنامج إيران النووي. وفي كلتا الحالتين، ستحمل الولايات المتحدة المسؤولية وسيتعين عليها أن تدفع الثمن، ابتداء من زعزعة الاستقرار الإقليمي.[٤٠]

تتفق إسرائيل وأميركا بأنه من غير المرغوب أن يكون لإيران سلاح نووي غير أن اتفاقهم ينتهي هنا.

من نافل القول، أن إيران ستكون واحداً من أكبر التحديات التي تواجه الرئيس أوباما، الذي أعلن بان على الولايات المتحدة أن تسلك نهجاً جديداً تجاه إيران. حين عرضت أميركا على إيران حوارا مباشرا مشروطاً بتوقيف طهران برنامجها النووي العسكري والذي تنفي إيران أصلا وجوده، وأن تتوقف عن مساندة منظمات حزب الله وحماس.[٤١]

باعتقادنا، أن الإدارة الأميركية تنتظر نتائج الانتخابات الإيرانية في حزيران المقبل قبل أن تباشر الحوار مع طهران، وذلك على أمل أن يسقط الرئيس الإيراني، محمود احمدي نجاد، ويخلفه رئيس أقل تشدداً. وحتى ذلك الوقت، سيعمل الأميركيون على التنسيق مع دول أساسية في الضغط على إيران، كروسيا والصين من أجل تجنيد موافقتها مسبقاً في تفعيل عقوبات أشد قسوة على إيران في حال فشل الحوار.

خيارات إسرائيلية للتعامل مع الملف النووي الإيراني

تنطلق الخيارات من الفرضية الإستراتيجية الإسرائيلية القائلة بضرورة الاتكال على الذات وعدم الاتكال على الضمانات الخارجية عندما يتعلق الأمر بأمنها أو بقائها. إلا انه تبقى عدة خيارات مطروحة أمام القيادة الإسرائيلية للتعامل مع إيران.[٤٢]

احتمالات العملية العسكرية

تدرك الحكومة الإسرائيلية أن الخيارات محدودة بدون الدعم الأميريكي. ما زال النقاش قائما حول كيفية الرد الإسرائيلي: هنالك أربعة احتمالات للرد:

١. دفاع فعال؛ وهو ما تتمسك به إسرائيل حتى الآن، ويشكل المصداقية الأساسية في استمرار برنامج تطوير صاروخ «حيتس» كوسيلة دفاعية أمام إمكانية هجوم نووي إيراني على إسرائيل.
٢. دفاع غير فعال؛ و بناء ملاجئ نووية لكل سكان إسرائيل، وذلك خيار غير واقعي بسبب الكلفة الباهظة جداً وكذلك قد يبقي عنصر المفاجأة السكان خارج الملاجئ.
٣. الردع النووي؛ وهي الفكرة الإستراتيجية التي تبنتها الولايات المتحد ثم روسيا خلال الحرب الباردة. إلا أن إسرائيل غير قادرة على تحمل ولو ضربة نووية واحدة في عمقها الاستراتيجي. لأنه لا توجد منظومة صواريخ دفاعية قادرة على تأمين دفاع كامل محكم.
٤. توجيه ضربة لإيران بأسلحة نووية تكتيكية: يقوم الجيش الإسرائيلي بتدريبات مكثفة في الفترة الأخيرة. حيث يتدرب سلاح الجو على قصف المنشآت النووية الإيرانية بأسلحة نووية تكتيكية. سيخرج الهجوم بأسلحة نووية إلى حيز التنفيذ في حال فشل هجوم بأسلحة تقليدية، حيث أن تقديرات مسؤولين عسكريين إسرائيليين أن هجوما تقليديا على المنشآت النووية الإيرانية لن يُحدث دمارا كافيا فيها كونها محصنة، والتي بني قسم منها على عمق عشرات الأمتار تحت سطح الأرض.

وضع بنيامين نتانياهو رئيس الوزراء ما اسماه بالخطر الإيراني على قمة أولويات حكومته. وتناولت صحيفة «معاريف» ما أسمته «الاستعدادات الإسرائيلية لمواجهة التهديد الإيراني». وأشارت إلى أن نتنياهو، قد تسلم فور تسلمه لمهام منصبه تقريرا مفصلا من رئيس هيئة أركان الجيش وقادة الأجهزة الأمنية، تناول «الخطط الإسرائيلية لإزالة التهديد النووي الإيراني».

كما نقلت «معاريف» عن مصادر أمنية أن إسرائيل تبني «خيارا عسكريا مجديا وفعالا» ضد البرنامج النووي الإيراني، وأنه في حال قرر العالم التعايش مع تحول إيران إلى قوة نووية، فإن إسرائيل تستطيع أن تتخذ إجراءات مانعة بنفسها، على حد قول المصادر.[٤٣]

باعتقادنا، أنه رغم التهديدات الصريحة للحكومة الإسرائيلية والترويج الإعلامي للاستعدادات العسكرية من اجل توجيه ضربة للمنشآت الإيرانية، ورغبة المؤسسة السياسية والعسكرية لحسم الأمر عسكرياً من

قبل المجتمع الدولي، فإن احتمال قيام إسرائيل بمغامرة عسكرية يبقى مرتبطاً بتطور العلاقة الأميركية-الإيرانية.

في هذا السياق، كشفت التطورات التي شهدتها ساحة المواجهة بين روسيا وجورجيا عمق تعاطي إسرائيل مع الملف النووي الإيراني، فقد تناقلت وسائل الإعلام في الأشهر الماضية أنباء عن قيام روسيا بمهاجمة قاعدتين جويتين في جورجيا كانت تبليسي قد سمحت لإسرائيل باستخدامهما لإغراض الهجوم على المرافق النووية الإيرانية. إن الكشف عن حقيقة هذه الاستعدادات، تؤكد إصرار إسرائيل على توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية، باعتبار أن الطيران من جورجيا عبر بحر قزوين في اتجاه إيران سيقلص بشدة المسافة التي كانت القاذفات المقاتلة الإسرائيلية ستضطر إلى قطعها لولا ذلك.

التهدئة بين إسرائيل وحزب الله

تدرك قيادة حزب الله استغلال إسرائيل قضية اغتيال عماد مغنية في رفع معنويات قيادتها العسكرية على نحو قد لا يقدره إلا من يعرفون حقيقة دوره في المعركة المتواصلة بينها وبين حزب الله وصولا إلى حرب ٢٠٠٦. وقد حسم حزب الله موقفه بالرد الانتقامي على عملية اغتيال مغنية إلا أن الظروف الحالية في لبنان، تحتم عليه عدم القيام بأية عملية تربك حساباته الداخلية قبيل الانتخابات النيابية. ولا بد له من التماشي مع حالة التهدئة القسرية على المدى القريب.

أما بالنسبة للموقف الإسرائيلي، فقد فشلت إسرائيل في استيعاب معطى استراتيجي مهم، وهو أن الانسحاب السوري من لبنان عام ٢٠٠٥، أعطى لحزب الله المرونة والقدرة عل توسيع سيطرتها الأمنية والعسكرية في لبنان من جهة، وحرم إسرائيل وحلفائها من تحميل سورية مسؤولية مباشرة عما يجري على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية.

كما أدركت إسرائيل مدى محدودية فعالية القوة العسكرية. فقد استخدمت إسرائيل في حرب تموز ٢٠٠٦ كل الأسلحة باستثناء النووية. وإذا كانت الصواريخ التي أطلقها مقاتلو حزب الله خلال الحرب أحدثت من الآثار ما يحاول الإسرائيليون استيعابه حتى الآن، فالأرجح ان لدى حزب الله الآن صواريخ اشد أثرا، كما تفيد معلومات متطابقة بعضها إسرائيلي المصدر، إلى امتلاكه صواريخ مضادة للطائرات للمرة الأولى، وثمة اعتقاد واسع في أن هذه هي المفاجأة التي تحدث عنها زعيمه حسن نصر الله في إحدى خطبه التعبوية الأخيرة.[٤٤]

وما زال الإسرائيليون يراهنون على انغماس حزب الله في حرب أهلية لبنانية مستقبلية، ويعتبرون تورطه فيها بداية مرحلة جديدة في المنطقة وليس فقط في الصراع بينهما.

خلاصة القول، إن حالة التهدئة غير الرسمية بين إسرائيل وحزب الله هي ناتج عن نجاح «الردع المتبادل» من الطرفين، في أعقاب الحرب على لبنان صيف ٢٠٠٦[٤٥].

إجمال

تشير المعطيات الإستراتيجية لعام ٢٠٠٨، إلى أن المناطق الساخنة في الشرق الأوسط تتفاعل بشكل يرسم معالم جديدة لها صفة الديمومة، وتعد الساحة الفلسطينية الأكثر ديمومة وإستراتيجية في إشعال الصراعات في المنطقة، وتحديداً، الحرب الهمجية على قطاع غزة.

لم تكن حرب حقيقة بين إسرائيل وحماس يمكن من خلالها تحديد الغالب والمغلوب بالمقاييس التقليدية، وهي إحدى خصائص الحرب مع المنظمات غير النظامية. فالحرب لم تستطع إجبار حماس على الاستسلام، ولم ينجم عنها فرض اتفاق عليها يقضي بتوفير ترتيبات أمنية مناسبة إسرائيليا . لقد بات واضحاً في مراحل الحرب الأخيرة انه لم يعد مطلوباً القضاء على حماس، بل ضمان التزامها بوقف إطلاق نار طويل الأمد وعدم تهريب الأسلحة إلى القطاع من مصر، وهو موقف بالإمكان التوصل إليه دبلوماسياً خاصة بعد أن أبدت فرنسا وألمانيا استعدادهما للعمل على تطبيقه.

لم تستوعب النخبة الإسرائيلية دروس المواجهات في جنوب لبنان وقطاع غزة، ولم تكتشف بعد حدود القوة الإسرائيلية وقصورها عن تحقيق الأمن الذي تنشده خاصة في مواجهتها لقوى مسلحة غير نظامية، أضف إلى ذلك أن الأمن كما يعرفه المختصون هو مفهوم سياسي تتم صياغته وتحقيقه على ضوء ترتيبات متفق عليها عبر التفاوض، سواء كانت متبادلة أو متعددة الأطراف. وفي ظل انعدام تصور اسرائيلي سياسي واضح للحلّ يصبح الأمن المطلق الأحادي الذي تأمل إسرائيل الحصول عليه عبر الاستخدام المفرط لقوتها ضرباً من ضروب المستحيل بسبب جذوره السياسية. ومع ذلك ما زالت الرؤية الإستراتيجية الأمنية لإسرائيل تحتكم إلى فرضية القوة التي تفترض أن الجيش قادر على الانتصار، ويعني ذلك أن تطوير قوة الجيش الإسرائيلي هي التي ستبعد خطر الحرب وتجلب السلام.

في سياق العلاقات الإسرائيلية-السورية، جديد العام ٢٠٠٨، هو التوافق بين المؤسسة السياسية والعسكرية في إسرائيل حول ضرورة تبني إستراتيجية تفاوضية مع سورية، كون سورية تستطيع تخليص إسرائيل من المعضلة الإستراتيجية التي دُفعت إليها منذ حرب لبنان الثانية.

ما زالت السياسة الإسرائيلية في مجال السياسات التكتيكية الرامية إلى كسب الوقت، ومحاولة إرباك العلاقة الإيرانية – السورية، ولا توجد مؤشرات تدل على أن إسرائيل تنتقل تدريجيا من سياسات تكتيكية إلى منهج استراتيجي تفاوضي من خلال فهم المعادلات الإقليمية والدولية. أما سورية، فقد أثبتت عام ٢٠٠٨ أنها حاضرة بامتياز في الساحة الإقليمية والدولية، وتسعى لتحقيق نوع من «التوازن الإستراتيجي». وستستمر في بذل جهودهاً للتغلب على التفوق الإسرائيلي في الدروع والجو، بالاستثمار في صواريخ مضادة للدروع، وبالصواريخ البالستية التي تهدد عمق إسرائيل، وصواريخ أرض جو تتحدى القوات الجوية .

في سياق الشأن النووي الإيراني، فرغم التهديدات الصريحة للحكومة الإسرائيلية والترويج الإعلامي للاستعدادات العسكرية من اجل توجيه ضربة للمنشآت الإيرانية، ورغبة المؤسسة السياسية والعسكرية لحسم الأمر عسكرياً من قبل

المجتمع الدولي، فإن احتمال قيام إسرائيل بمغامرة عسكرية يبقى مؤجلاً حتى إجراء الانتخابات الرئاسية في إيران في منتصف العام ٢٠٠٩ ومراقبة تطور العلاقة الأميركية-الإيرانية .

تسود الحدود اللبنانية-الإسرائيلية حالة من التهدئة القسرية وهي ناتجة عن نجاح «الردع المتبادل» من الطرفين، في أعقاب الحرب على لبنان صيف ٢٠٠٦ .

خلاصة القول، مجريات الأحداث لعام ٢٠٠٨، لم تبشر بتحول استراتيجي في الذهنية الأمنية الإسرائيلية، لطالما أن الاستراتيجيات الأمنية تقوم بحسب رؤيا وأهداف سياسية، ما زالت تفتقدها إسرائيل . إن إسرائيل في حالة تقترب من الإفلاس الاستراتيجي .

هوامش

[1] يديعوت أحرونوت، هآرتس، ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٨ .

[2] المصدر نفسه .

[3] أري شبيط ،«حرب دفاع»، ١/ ١/ ٢٠٠٩ :
http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1051790.html

[4] Ben Meir Yehuda, "Political Dimensions and Public Opinion", **Strategic Assessment** ,November 2008, Volume 11, No. 2

[5] Brom Shlomo, "Operation Cast Lead, January 2009: An Interim", **Strategic Assessment**, June 2009, Vol. 11, No. 3

[6] Brom , "Operation Cast Lead, January 2009: An Interim", **Strategic Assessment**, June 2009, Vol. 11, No. 3

[7] Debkafile (Debka.co.il). 4.1.2009 .

[8] يديعوت أحرونوت، ٤/ ١٠/ ٢٠٠٩ .

[9] Evron, "Deterrence: The Campaign against Hamas", **Strategic Assessment** ,November 2008, Volume 11, No. 2

[10] هآرتس، ١٩/ ١/ ٢٠٠٩

[11] مركز المعلومات للاستخبارات والإرهاب، **عملية الرصاص المصبوب**، عدد رقم ٦ ، حولون .

[12] ناحوم برنياع، يديعوت احرونوت، ٢٩/ ١٢/ ٢٠٠٨

[13] يديعوت احرونوت، ٢٢/ ١٢/ ٢٠٠٨

[14] هآرتس ، ٢٤/ ١٢/ ٢٠٠٨ .

[15] مركز المعلومات للاستخبارات والإرهاب، عملية الرصاص المصبوب، عدد رقم ١ ، حولون .

[16] وصف غادي ايزنكوت قائد المنطقة الشمالية في الجيش الإسرائيلي سياسة الرد الجديدة على حزب الله بـ«عقيدة الضاحية» . وبموجبها، فإن «ما حل من دمار في الضاحية عام ٢٠٠٦ ، سيقع في كل قرية يطلق حزب الله النار منها باتجاه إسرائيل» ، أي استهداف القرى والمدنيين اللبنانيين، مضيفاً أن الجيش الإسرائيلي «سيفعّل ضد هذه القرى قوة نارية غير تناسبية، وسيسبب أضراراً ودماراً هائلين، إذ إن هذه القرى بالنسبة إلى إسرائيل هي قواعد عسكرية، لا قرى مدنية» .

[17] Shapir, "Hamas' Weapons" , **Strategic Assessment** ,November 2008, Volume 11, No. 2

[18] مركز المعلومات للاستخبارات والإرهاب، عملية الرصاص المصبوب، عدد رقم ٧، حولون .

[19] القناة التلفزيونية الثانية، ٤/ ١/ ٢٠٠٩ .

[20] يديعوت أحرونوت، ٣/ ١/ ٢٠٠٩ .

[21] مداخلة للجنرال المتقاعد شلومو بروم (الرئيس السابق للتخطيط الاستراتيجي في هيئة الأركان الإسرائيلية) في يوم دراسي بمعهد دراسات الأمن القومي في تل ابيب بتاريخ ٥/ ١/ ٢٠٠٩

[22] أليكس فيشمان، يديعوت أحرونوت، ٢٠/ ١/ ٢٠٠٩ .

[23] مركز المعلومات للاستخبارات والإرهاب، عملية الرصاص المصبوب، عدد رقم ١٦ ، حولون .

[24] يوسي زيلبرمان»الحرب في غزة: كل الأرقام» القناة الثانية ١٨/ ١/ ٢٠٠٩ :
http://www.mako.co.il/news-military/security/Article-1ec4d0ea599ee11004.htm

[25] عيدوا فراتي، في الحرب على غزة حوالي ١٣٠٠ بيت أصيب في الجنوب» معاريف، ١٨/ ١/ ٢٠٠٩ :
http://www.nrg.co.il/online/16/ART1/841/748.html

[26] هادار كانا» كالكاليست» ١٨/ ١/ ٢٠٠٩ :
http://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3194402,00.html

[27] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني « الشهداء والجرحى في قطاع غزة» ٢٨/ ٠١/ ٢٠٠٩ :
http://www.pcbs.gov.ps/DesktopModules/Articles/ArticlesView.aspx?tabID=0&lang=ar-JO&ItemID=1411&mid=12059

[٢٨] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني٢ «الخسائر المباشرة في البنية التحتية» : ٢٨/ ٠١/ ٢٠٠٩
http://www.pcbs.gov.ps/DesktopModules/Articles/ArticlesView.aspx?tabID=0&lang=ar-JO&ItemID=1412&mid=12059

[٢٩] رؤوبين بدهتسور «الحرب التي لم تكن»، هآرتس ٢٥/ ١/ ٢٠٠٩ .

[٣٠] اري شبيط «التوقف الآن، كي تحافظ العملية على انجازاتها» هآرتس، ١٢/ ١/ ٢٠٠٩
http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1054762.html

[31] Elran, "The Winograd Report: For the Drawing Board, not the Shelf" **Strategic Assessment**, February 2008, Vol. 10, No. 4

[٣٢] هآرتس، ١٦/ ١/ ٢٠٠٩ .

[٣٣] أنتوني كوردزمان، إسرائيل وسورية : ا التوازن العسكري واحتمالات الحرب، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، واشنطن -الطبعة : الأولى/ آب٢٠٠٧ .

[٣٤] يديعوت أحرونوت، ١٢/ ١/ ٢٠٠٩ .

[٣٥] غوردون شموئيل، معاريف، ١٧/ ٢/ ٢٠٠٩ و كذلك : شموئيل غوردون ٢٠٠٢ ،**إسرائيل ضد الإرهاب : تقييم وضع قومي**، إصدار راعوت.

[36] Zisser, "It's a Long Road to Peace with Syria: From the Second Lebanon War to Peace Overtures in Ankara", **Strategic Assessment**, June 2008, Vol. 11, No. 2

[٣٧] هآرتس ، ١٢/ ٢/ ٢٠٠٩

[٣٨] معاريف، ١٩/ ٢/ ٢٠٠٩

[٣٩] لانداو إميلي، « السلطة الاميركية الجديدة : إرباك وعدم اتخاذ قرار حول الشأن الإيراني» **مباط عال** ، عدد ٩٥ ، ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٩ .

[40] Kam Ephraim, "Looking Ahead to Direct Talks between the United States and Iran", **Strategic Assessment**, June 2009, Vol. 11, No. 3 .

[41] Kam Ephraim, "Looking Ahead to Direct Talks between the United States and Iran", **Strategic Assessment**, June 2009, Vol. 11, No. 3

[٤٢] انظر : فادي نحاس، «المشهد الأمني-العسكري»، **تقرير «مدار» الاستراتيجي ٢٠٠٧** .

[٤٣] معاريف، ٩/ ٣/ ٢٠٠٩

[44] Yossi Kuperwasser, The Next War with Hizbollah: Should Lebanon be the Target? **Strategic Assessment**, June 2008, Vol. 11, No. 2.

[45] Giora Eiland, "The Third Lebanon War: Target Lebanon" **Strategic Assessment**, June 2008, Vol. 11, No. 2

مراجع

كوردزمان، أ. إسرائيل وسورية التوازن العسكري واحتمالات الحرب، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، واشنطن -الطبعة: الأولى/ آب٢٠٠٧

ايدان، أ. (٢٠٠٤). تحدي النووي الإيراني- الوضع القائم واستراتيجيات التعاطي.

بار، م. (١٩٩٠). الخطوط الحمراء لإستراتيجية الردع الإسرائيلي. تل أبيب.

كام، أ. «تقديرات الاستخبارات الاميركية بشأن النووي الإيراني» **مباط عال**، عدد ٩٨/ ١٧/ ٣/ ٢٠٠٩

لانداو، إ. « السلطة الاميركية الجديدة: إرباك وعدم اتخاذ قرار حول الشأن الإيراني» **مباط عال** ، عدد ٩٥ ، ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٩ .

هوروفيتس، د. (١٩٧٣) الرؤيا الإسرائيلية للأمن القومي، الثابت والمتغير في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي. الجامعة العبرية.

مركز المعلومات للاستخبارات والإرهاب، **عملية الرصاص المصبوب**، حولون.

مركز لبحوث الأمن القومي، **عدكان إستراتيجي (المحتلن الاستراتيجي)**، جامعة تل ابيب.

مركز أبحاث الأمن القومي، **أوراق حول حرب غزة**، جامعة حيفا.

مركز هرتسليا المتعدد المجالات، **مؤتمر هرتسليا السابع (٢٠٠٨)**، هرتسليا.

صحيفة السفير (اللبنانية)

صحيفة الحياة (اللندنية)

صحيفة هآرتس.

صحيفة معاريف.

صحيفة يديعوت احرونوت.

Asia Times.com.

Debkafile (Debka.co.il)

Omedia. Com

Anthony H. Cordesman, **The War in Gaza: Tactical Gains, Strategic Defeat?,** Center for Strategic and International Studies, 9 January .2009

Bar, S and Rachel Machtiger and Shmuel Bachar (2008) "Deterrence of Palestinian Terrorism – The Israeli Experience: A Critical Analysis", **The Institute for Policy and Strategy, IDC Herzliya**.

Bar, S. and Rachel Machtiger and Shmuel Bachar. (2008) "Iranian Nuclear Decision Making under Ahmadinejad", **The Institute for Policy and Strategy ,IDC Herzliya**.

Bar, S. (2008) "Deterring Nonstate Terrorist Groups: The Case of Hizballah", **The Institute for Policy and Strategy ,IDC Herzliya.**

Bar, S. (2008) "Deterring Terrorist Organizations - **The Israeli Experience", The Institute for Policy and Strategy, IDC Herzliya.**

Ben Meir, Y.(2008). "Political Dimensions and Public Opinion", **Strategic Assessment** , Vol 11, No. 2

Brom, S.(March 2008) "The Real Choice : Ceasefire or.Reoccupation of Gaza". **INSS** . Brom, Sh. (2009). "Operation Cast Lead, January 2009: An Interim Assessment" Strategic Assessment, Vol. 11, No. 3 Eiland, G,(2008). "Civil-Military Processes and Results of the Campaign", **Strategic Assessment**, Vol 11, No. 2

Eiland, G,(2008). "The Third Lebanon War: Target Lebanon", **Strategic Assessment** Vol. 11, No. 2

Elran, M. (2008)."The Winograd Report: For the Dr wing Board, not the Shelf" **Strategic Assessment**, Vol. 10, No. 4
Evron, Y.(2006). "Deterrence and its Limitations". *Strategic Assessment*, Vol 9, No 2.

Evron, Y.(2008). "Deterrence: The Campaign against Hamas", **Strategic Assessment**,Vol 11, No. 2

Kam, E. A Nuclear Iran: *Analysis and Implications*. Tel Aviv: MOD Publishing House and Jaffee Center for Strategic Studies at Tel Aviv University, 2007 (Hebrew)

Kam, E.(2009). "Looking Ahead to Direct Talks between the United States and Iran" **Strategic Assessment**, Vol. 11, No.

Kam, E. "Regional Implications", **Strategic Assessment** ,November 2008, Vol 11, No. 2

Kam, E.(2008). "Military Action against Iran: The Iranian Perspective" **Strategic Assessment**, Vol. 11, No. 2

Klein, D.(2008) "Defense of the Home Front in the Gaza Periphery: Examining the National Investment", **Strategic Assessment**, Vol. 10, No. 4

Kulick,A.(2008). "Hizbollah and the Palestinians" , **Strategic Assessment** , Vol 11, No. 2

Kuperwasser, Y.(2008). "The Next War with Hizbollah: Should Lebanon be the Target?", Strategic Assessment, June 2008, Vol. 11, No. 2

Landau, E.(2008). "Egypt's Regional Position Revisited", **Strategic Assessment** , Vol 11, No. 2

Malka, A. (2008) "Israel and Asymmetrical Deterrence", The Institute for Policy and Strategy, *IDC Herzliya*.

Nevo, B. (2005). and Shor-Shmueli Y, . The Israel Defense and the National Economy.

Shapir, Y.(2008). "Hamas' Weapons" , **Strategic Assessment** , Vol 11, No. 2

Shapir, Y.(2007)." Iran's Strategic Missiles". *Strategic Assessment*, Vol 9, No 1.

Simhony, L. and Bart, R,(2008). "John McCain and Barack Obama: The Middle East and Israel", **Strategic Assessment**, Vol. 11, No. 1

Zisser,E .(2008). "It's a Long Road to Peace with Syria: From the Second Lebanon War to Peace Overtures in Ankara" **Strategic Assessment**, Vol. 11, No. 2

Zaki, Sh. (2008). "Decision against a Terrorist Organization? A Case Study", **Strategic Assessment** , Vol 11, No. 2